**اليسار الفلسطيني وسؤال التوافق**

*ورقة خاصة بالمؤتمر السنوي لمركز مسارات/رام الله*

*المؤلف: د. حسن أيوب؛ أستاذ السياسة الدولية والسياسات المقارنة في جامعة النجاح الوطنية*

*26/9/2022*

لا تزال قضية اليسار الفلسطيني –شأنه شأن قوى اليسار العربي وحول العالم- تشغل المفكرين والمراقبين، لجهة احتمالات نهوضه، ناهيك عن توافقه الداخلي وتحالفاته. ولعل في هذا الاهتمام ما يشير إلى اتفاق صريح بأن استنهاض اليسار الفلسطيني وقدرته على التوافق السياسي والحركي، هو شرط هام من شروط نهوض الحالة الوطنية، ومطلب ضروري لإعادة التوازن إلى البناء الاجتماعي-السياسي للمجتمع الفلسطيني، بالمعاني الطبقية والكفاحية. تسعى هذه الورقة إلى الإسهام في هذا

الجدل العام منطلقة القناعة بالضرورة الموضوعية لنهوض اليسار الفلسطيني التي تمليها اعتبارات سياسية وفكرية و كفاحية ليس فحسب لناحية إعادة التوازن الضروري للنظام السياسي الفلسطيني، بل كذلك لما يمكن لليسار إذا ما استطاع التوافق) إن لم نقل بناء قطب متماسك (أن يقدمه للمسألة الوطنية التحررية، وللواقع الاجتماعي-الاقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية. وهذه القناعة مستمدة من تجربتي الشخصية الطويلة نسبيا في العمل الوطني والسياسي في إطار اليسار ومن قراءتي الأكاديمية للظواهر السياسية ذات الصلة بعمليات التغيير السياسي، والحركات السياسية، وبخاصة في سياقات التحرر الوطني. تتصدى هذه الورقة بشكل رئيسي للبحث في أسباب فشل اليسار الفلسطيني في بناء تيار ثالث ديمقراطي تقدمي؛ وفشل اليسار في تشكيل تحالفات انتخابية على امتداد العشرين سنة الماضية بخاصة في خضم الاستعدادات لخوض الانتخابات التشريعية التي ألغيت العام الماضي؛ واستنادا إلى الإجابات الممكنة في هذين الموضوعين تتناول الورقة الفرص الممكنة لتبني اليسار لرؤية موحدة للتغيير. وشأننا شأن المراقبين والمهتمين والدارسين فإننا نسلم بأن اليسار الفلسطيني يعيش أزمة شاملة لا يمكن إلا ملاحظتها في عجزه عن لجم السياسات الاجتماعية-الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، والتصدي لمقاربتها السياسية التفاوضية، وكذلك في عدم قدرته على تقديم نموذج فكري وبرنامجي يشكل بديلا للتيارين السائدين، إلى جانب أدائه المتواضع جدا في كل انتخابات سياسية أو نقابية أو محلية أجريت في السنوات الماضية، وبخاصة الانتخابات التشريعية في العام 2006 والتي كانت مفصلية في الكشف عن حالة الانكماش الصارخ الذي يعانيه اليسار بكل مكوناته. فهل هذا مجرد حالة برنامجيه، أم فكرية؟ هل هو نتاج تراكم تاريخي، أم وليد لحظته الراهنة؟

في محاولتنا للإجابة عن هذه الأسئلة ، تنقسم الورقة إلى أربعة مكونات مترابطة جدليا، بوصفها العوامل المفسرة لفشل اليسار الفلسطيني في تكوين قطب ثالث ديمقراطي، وعدم قدرتها على بناء تحالفاتها الانتخابية الخاصة. نتناول في الجزء الأول تاريخ علاقات قوى اليسار مع بعضها من جهة، ومع النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثانية بغرض الاستدلال على العمق التاريخي لهذا الفشل. ثم نناقش في الجزء الثاني السياقات العالمية والإقليمية لتأثيرات العولمة على النظم السياسية وعلى اصطفافات القوى الاجتماعية، لكي نلاحظ تراجع اليسار وصعود اليمين وتأثيراته المحلية. ثم نتطرق إلى تحولات البنية التنظيمية والسياسية للنظام السياسي الفلسطيني، ونختم بالعوامل الذاتية عند قوى اليسار. وقبل الدخول في معالجاتنا التحليلية للموضوع فإنه لا بد من تقديم تعريف، وإن كان حذرا، لليسار عموما، ولليسار في السياق الفلسطيني بشكل خاص.

**تعريف اليسار**

تنطلق الورقة من افتراض منهجي يعتبر اليسار الفلسطيني حالة فكرية تتجسد في خيار سياسي متمايز أيديولوجيا وكفاحيا عن القوى السائدة على الساحة السياسية الفلسطينية. وهذا الافتراض يهدف إلى أشكلة القضية الرئيسية للورقة وهي قضية توافق اليسار وإمكانات نهوضه كتيار ثالث، وليس إلى الادعاء بأن اليسار الفلسطيني هو لاعب فرد Unitary Actor منسجم ومتماسك ويمتلك إرادة عقلانية موحدة . إن تعبير اليسار في الحالة الفلسطينية هو أقرب إلى التوصيف الذاتي لكل مكون من مكوناته، أو عند الحديث عنها مجتمعة، ولا يعكس بالضرورة تلك المعايير المفاهيمية و/أو السياسية والبرنامجية التي تجعل من اليسار يسارا كتيار أو حزب/اب راديكالية جذرية، على الأقل وفق الفهم الماركسي لليسار. وبكل الأحوال، فإن التمسك بهذا التصنيف له ما يبرره على الأقل من زاوية تاريخية، ومن زاوية الحاضر الذي يشير إلى ويبرر التصنيف العريض للقوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية على أساس وجود تيارين سائدين (حركتي فتح وحماس)، وتيار ثالث هو اليسار، وثمة مؤشرات جدية على تكون تيارات أخرى مفتتة وتوصف ذاتيا بالمستقلة.

فمن الزاوية التاريخية يطلق وصف اليسار على القوى السياسية-الاجتماعية التي تتبنى نموذجا فكريا وسياسيا يقوم على ثنائية النضال ضد الطلم الاجتماعي-الاقتصادي والاستبداد السياسي كثنائية تبرر التمسك بفهم اجتماعي للديمقراطية يتحدى ويشكل بديلا للديمقراطية بمفهومها الليبرالي. وفي سياقاته الاستعمارية والاستعمارية الاستيطانية فإن اليسار يعبر عن نفسه ببرنامج مزدوج يشمل البعدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي، وذلك المتصل بالتحرر الوطني، باعتبار الأخير أحد أهم مكونات الديمقراطية المرتبطة بحق الشعوب في تقرير المصير، مثلما هو حال اليسار العربي.

نشأ اليسار العربي عموما، ومن ضمنه اليسار الفلسطيني في أواسط القرن الماضي مقترنا بالموجة المتصاعدة لمناهضة الاستعمار الأجنبي والرأسمالي، ولكنه في بعض الأحيان جاء بالتقاطع مع الفكر القومي العربي، والناصري على وجه الخصوص، الأمر الذي أسس لمعارك فكرية في أوساطه، كانت أبرزها تلك المتعلقة بالحركة الوطنية الفلسطينية ويسارها. إذ كان اليسار مطالبا بتحديد مواقفه من صراعات فكرية وسياسية واجتماعية على أكثر من محور: الصراع مع حركات الإسلام السياسي، ومع الأنظمة العربية، ومع الاستعمار. وربما يكون الجمع بين هذه الأبعاد المتشابكة هو التحدي الأكبر الماثل اليوم أمام اليسار العربي والفلسطيني لجهة تحديد أيها له الأولوية في العمل السياسي والفكري: الكفاح الاجتماعي والسياسي من أجل المساواة والديمقراطية، أم التحرر الوطني؟ فقد كان لنشأة اليسار في سياق الكفاح الوطني التحرري تأثيراته بعيدة المدى على برامجه الاجتماعية؛ إذ إنه بالأصل لم ينشأ كحزب/أحزاب طبقية بالمعنى الدقيق للكلمة، اي على أساس برامج اجتماعي-اقتصادية.

وربما يعزى لضعف وانكماش اليسار الفلسطيني عدم مقدرته على الدفع بأي يمن هذه الأجندات المترابطة جدليا، وربما يكون الأكثر لفتا للنظر هو تبني اليسار –كما سنرى لاحقا- لمشروع ديمقراطي هو أقرب إلى النموذج الليبرالي السائد، وذلك في سياق البحث عن نقاط تقاطع مع التيار السائد عوضا عن تحديه والكشف عن تناقضاته ذات الصلة بالبعدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي المرتبط بالتحرر الوطني. أي أن اليسار الفلسطيني –والعربي عموما- شأن الكثير من قوى اليسار حول العالم بات يدور في فلك الحلول الليبرالية وليس الجذرية للقضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة، وهو بذلك يقف على النقيض من التعريف الماركسي لليسار، والذي يرى في المقاربة الإصلاحية للصراعات السياسية والطبقية (الاجتماعية) نقضيا لصفة اليسارية كالتزام فكري واجتماعي وسياسي/برنامجي (جقمان، 2011). فعلى سبيل المثال فإن اليسار الفلسطيني بصفة عامة يقبل بل ويدعو بقوة إلى انتخابات سياسية شاملة لمكونات النظام السياسي دون ربطها جذريا بالمعنيين البرامجي والفكري بنقد منظومة السلطة الفلسطينية وسياساتها الريعية والليبرالية. كما إن تبني اليسار لخطاب حل الدولتين بديلا عن برنامج التحرر الوطني الديمقرطي، قد أبعده عن الطرح التقدمي الديمقراطي للمسألة الفلسطينية وقربه من التصور الليبرالي لها. وأخيرا فإن تمسك اليسار غالبا في العمل من داخل المنظومة التي يتحكم بها التيار السائد قد جعلته يعيش اغترابا مزمنا عن شعاراته الخاصة المتعلقة بنقد أداء وسياسات القيادة السياسية الفلسطينية.

 **(1)**

**تاريخ علاقات اليسار: هل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟**

يمكن تحليل الظواهر الاجتماعية عموما، والسياسية على وجه الخصوص من زاوية العوامل ذات التأثير بعيد المدى وهي البنى التنظيمية المؤسسية والمعرفية التي تميز الظاهرة؛ وكذلك من زاوية العوامل قصيرة الأجل والتأثير مثل الاستجابة للأحداث، ودور النخب، وسواها من العوامل السياسية الجارية. فإذا قلنا بأن اليسار الفلسطيني قد فشل في تشكيل تيار وطني ديمقراطي ثالث يوازن وينافس التيارين السائدين على الساحة الفلسطينية، فإن فهم هذا الفشل يتطلب معالجة هذين النوعين من العوامل. وبالرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه بصورة نمطية تماما، إلا أن النظرية المعرفية برمتها تستلهم التاريخ وتستنطق مدلولاته في محاولة لفهم الحاضر. فهل شكل اليسار الفلسطيني تاريخيا تيارا موحدا بالمعاني التنظيمية أو الفكرية أو السياسية، أو على الأقل بالمعنى التحالفي لكي نأسف على تشرذمه اليوم؟

منذ بدايات تشكله كان اليسار الفلسطيني، ذو الجذور القومية والخصائص التي جمعت بين الماركسية وبين فكر التحرر القومي، عرضة للانقسامات والحروب الفكرية والتنظيمية والسياسية على امتداد أكثر من ستة عقود من عمره. وكانت السمة الأبرز لما يعرف باليسار هي تعدد الرؤى وتباين الاتجاهات، والصراعات الفكرية والأيديولوجية، والتي لم تكن محل اهتمام الجمهور الواسع، ناهيك عن قدرته على فهمها، مثل مسألة القومية والفكر اللينيي. وكان لهذه الصراعات تأثير مزدوج: فهي من جهة تسببت مزيد من العزلة والاغتراب عن القطاعات الواسعة من الناس[[1]](#footnote-1)، بحكم ما اعترى هذه الصراعات من عنف وانقسامات، عززت حالة الاستقطاب في المعسكر اليساري، ومست بعمق بمصداقيته. من جهة ثانية، عمقت هذه الصراعات الفجوات بين قوى اليسار على مستوى القيادات والقواعد، وكونت سيكولوجيا تنافرية يصعب تجازوها.

بالمقابل، وفي إطار العلاقة مع التيار السائد في منظمة التحرير الفلسطينية أخذت تحالفات اليسار وعلاقاته شكل الكوتا (المحاصصة)، والتي أتت في بعض الأحيان على حساب تمايز اليسار فكريا وسياسيا عن التيار السائد. وهذا المنحى يفسر الشروخ المبكرة في مواقف اليسار السياسية تجاه عدد من المسائل المفصلية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وبرنامجها التحرري: فكان الصراع المرير في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العلاقة بين القومية والماركسية-اللينينية سببا في انقسامها في العام 1969 وتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي العام 1974 افترقت الجبهتان حول الموقف من البرنامج المرحلي وعلاقته بالميثاق الوطني الفلسطيني. وهذه تعتبر التجربة الأولى لمحاولة تشكيل ثقل يساري معارض للتيار السائد، ولكنها سرعان ما انتهت بعودة الجبهة الشعبية لصفوف مؤسسات المنظمة. أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني فقد عاشت لتشهد انقسامها الخاص في العام 1992 على خلفية الموقف من ما عرف باسم "مبادرة السلام" الفلسطينية، وصراع صفها القيادي حول مسائل تنظيمية ومالية.

تشير هذه الانقسامات والصراعات إلى أزمات بنيوية جرت إعادة إنتاجها رغم كل التغيرات التي حلت باليسار وبالسياق التحرري الوطني الذي يعمل في إطاره: أزمة البناءات التنظيمية غير الحركية؛ وأزمة اليات صنع واتخاذ القرار والتعامل مع الهيئات القيادية كأصنام؛ وأزمة العلاقة مع النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من خيار الانقسام مغريا ومتاحا بحكم انسداد الاليات التنظيمية التي تستوعب الاختلافات والخالافات. كما تشير الانقسامات إلى غياب الرؤية السياسية الموحدة، أو على الأقل التوافقية المتعلقة بمسائل استراتيجية وتكتيكية على السواء، في حين كان النمط السائد للعلاقة مع التيار السائد هو العمل من داخل المنظومة (منظومة م.ت.ف).

لم يحدث أن شكل اليسار حالة يمكن وصفها باعتبارها تيار له سمات التماسك والقدرة على تشكيل حالة معارضة جدية ومثابرة لحركة فتح المهيمنة على المنظمة، فكانت معارضة اليسار هي أقرب إلى "المعارضة الموالية". وبالرغم من أن هذه المعارضة قد "مرت بفترات احتدت إلى درجة قريبة من إعلان العداء، لكن في نهاية أي مطاف مارست الجبهة وأغلب اليسار انضباطاً حاسماً في إطار المنظمة – الاندماج. ظلت فكرة تقديم أولوية الوحدة على أي برنامج منافس وانفصالي هي الأقنوم الهادي لليسار رغم كل الخلافات"[[2]](#footnote-2). ستبقى هذه الحالة من المراوحة والحياد السياسي، والتمسك بقاعدة "المعارضة من الداخل" لصيقة باليسار حتى وقتنا الراهن ومعها الثمن السياسي المترتب على الضبابية واللاتحديد.

خالفت قوى اليسار بذلك سياستها المعلنة أصلاً والداعية إلى بناء المؤسسات الفلسطينية على أساس ائتلافي ديمقراطي بعيداً عن منطق التبعية والاحتوا والتفرد. ولعل في راهن افتراق هذا اليسار حول انعقاد الدورة الأخيرة للمجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني تذكير كلاسيكي بالعلاقات التي قامت تاريخيا بين مكوناته من جهة، وبين هذه المكونات ويمين النظام السياسي الفلسطيني من جهة ثانية. فإذا ما استثنينا بعض المحطات القليلة التي ذهب فيها اليسار إلى انتهاج خيارات حاسمة في الاعتراض على سياسات قيادة م.ت.ف: تشكيل جبهة الرفض في العم 1974؛ مقاطعة دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في العام 1985؛ ومقاطعة الدورة الأخيرة لذات المجلس قبل عامين، لم تشكل قوى اليسار حالة متماسكة في إطار سياسات تفضي إلى تشكيل قطب سياسي مؤثر. ومن اللافت أن قوى اليسار قد تذبذبت في تحالفاتها السياسية فاختارت مرارا التحالف مع قوى على يمينها ومن خارج إطار المنظمة، وعندما شكلت تحالفاتها الخاصة مثل تجربة القيادة المشتركة[[3]](#footnote-3) للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، أو التحالف الرباعي في أوائل ثمانينات القرن الماضي كان للتنافس بين الجبهتين دور كبير في إفشال هذه التجارب[[4]](#footnote-4)، وبخاصة الصراع بينهما على مكانة "الفصيل الثاني" في منظمة التحرير.

لقد استقرت المقاربة العامة لليسار الفلسطيني على معارضة التيار السائد من "داخل البيت" الذي جعل منها معارضة أقرب إلى الولاء منه إلى المعارضة الجدية، التي أفضت في معظم الأحيان إلى قبولها بالأمر الواقع. كذلك تعززت هذه المقاربة الإصلاحية لواقع منظمة التحرير الفلسطينية بحكم عدم قدرة اليسار على عقد تحالفات اجتماعية فلسطينية، أو إقليمية مؤثرة على دائرة صنع القرار الفلسطيني، مقابل قدرة التيار السائد (بحكم العديد من العوامل) على عقد تحالفات واسعة فلسطينيا وعربيا. هذه المعادلة عززت تلك النزعة الإصلاحية التي لا تعبر عن أحد مقومات اليسار السياسي بالمعنى التاريخي والنظري. فمن وجهة ماركسية –على الأقل- تعتبرالمقاربة الإصلاحية للصراعات السياسية والطبقية (الاجتماعية) نقضيا لصفة اليسارية كالاتزام فكري واجتماعي وسياسي/برنامجي[[5]](#footnote-5). فهل كانت الخطيئة الأساسية لليسار هي تغليبه للوسيلة على الهدف؟ فإذا كانت م.ت.ف ليست هدفا بحد ذاته على أهمية وجودها سياسيا ووطنيا، فإن تحويلها إلى نوع من العبادة السياسية قد قوض قدرة اليسار على تشكيل بؤرة جذب لكل القوى الاجتماعية والسياسية والشخصيات الوطنية وقوى المجتمع المدني التي تقف في صف المعارضة وعلى يسار التيار السائد، وفي بعض الأحيان على يسار اليسار ذاته. إذن، لم تتمكن قوى اليسار من توحيد موقفها، أو من بناء تحالفات مع طيف واسع جدا من القوى الديمقراطية والشعبية التي وقفت موقف المعارض لانعقاد المجلس المركزي الفلسطيني الأخير مثلا، بما في ذلك شخصيات وقوى لها وزنها السياسي والجماهيري[[6]](#footnote-6). ويمكن القول بأن ثمة سمات خاصة بعلاقة قوى اليسار ببعضها، وعلاقتها بالنظام السياسي الفلسطيني والتيار المهيمن فيه، وهي سمات انتقلت مع اليسار لتشكل عناصر استمرارية. لقد كانت هذه السمات مشكلة بذاتها حالت دون توافق اليسار تاريخيا، وهي اليوم أكثر إشكالية: أولا لاستمرارها بذاتها، وثانيا لأنها تشير إلى أن اليسار الفلسطيني لا يمتلك القدرة أو الديناميكية اللازمة للتغيير بما يتناسب مع التطورات. وهذه السمات سنبرزها في الأجزاء التالية من هذه الورقة وتتمثل في: استمرار الخصومة داخل معسكر اليسار لذات الأسباب التاريخية والتي تطورت إلى خصومات سياسية مع تواصل حرب "الموقع الثاني"؛ عدم القدرة على بناء التحالفات الاجتماعية الواسعة؛ استراتيجية العمل من داخل المنظومة السائدة؛ والسمات الذاتية وأهمها الجمود البنيوي والنخبوية وغياب النقد الذاتي.

**(2)**

**قدرة اليسار على الحشد وبناء التحالفات في ظل العولمة**

إذا كان هناك سمة سائدة للتحولات السياسية التي ألمت بالعالم في عصر العولمة، فهي انحسار اليسار العالمي مقابل صعود قوى اليمين الشعبوي والشوفيني. وتذكرنا الأزمة الراهنة للديمقراطية الليبرالية حول العالم، بتلك التي أتت بظاهرتي النازية والفاشية في أوروبا عشية الحرب العالمية الثانية، والتي أرتبطت بأزمة النظام الرأسمالي العالمي في حينه متمثلة بالكساد العظيم من 1929-1932. وقد كان من المفارقات اللافتة للنظر بأن القوى والشرائح الاجتماعية التي ساندت الفاشية والنازية والأحزاب اليمينة، هي تلك الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي ذات المفارقة التي تصاحب العولمة اليوم: صعود قوى اليمين الشعبوي وتراجع قوى اليسار.

وبالرغم من أن الحكمة السائدة تشير إلى أن الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا بالمعنى الاقتصادي-الاجتماعي من النظام الاقتصادي العالمي، ستقف خلف قوى اليسار المعارضة للعوملة، يتضح بأن القوى اليمينية الشعبوية بخطابها القومي، أو الثقافوي الرجعي (ويشمل الديني بكل تلاوينه) هي الأوفر نصيبا من تأييد تلك الشرائح[[7]](#footnote-7)، وهو ما يمثل تحديا تبين حتى اللحظة بأن اليسار حول العالم -إذا ما استثنينا بعض بلدان أمريكا اللاتينية- غير قادر على التصدي له. ولهذه المسألة عدة أوجه يفهم من خلالها عجز اليسار عن تقديم بديل سياسي وبرنامج اقتصادي-اجتماعي يستقطب الشرائح الواسعة التي قوضت العولمة مكانتها، وحظوظها المعيشية؛

* **العولمة: تغيير البنى الاقتصادية-الاجتماعية**

إن العولمة في أحد أكثر أبعادها صلابة تعني انصهار الاقتصادات المحلية في اقتصاد عالمي موحد ومدمج له خصائصه البنيوية. بهذا المعنى أعادت العوملة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والسياسية لتمنح الاقتصاد (بصيغته الليبرالية وما بعدها) الغلبة على السياسية؛ هي بهذا المعنى تمثل انتصار السوق على الدولة باعتباره ظاهرة متخطية للقوميات[[8]](#footnote-8). وقد كان تراجع الأدوار الاجتماعية للدولة هو العلامة الأبرز للأضرار الجسيمة التي لحقت بشرائح اجتماعية واسعة بحكم برامج الخصخصة والتعديل الهيكلي انسجاما مع متطلبات العولمة. وفي حين أتت العولمة لتعلن انتهاء عصر الصراعات الأيديولوجية فإنها أعلت من شأن أيديولوجيا الاقتصاد ما بعد الليبرالي في هجومها الكاسح على الدولة-الأمة بهدف تغيير طبيعتها ووظائفها.

لقد عصفت العولمة بالأسس الفكرية للطروحات اليسارية والماركسية ذات الصلة بالصراع الطبقي حيث كانت مسائل الدخل والطبقة الاجتماعية هي المادة الأولية في الحشد اليساري. فقد وغيرت من التكوين العضوي للمجتمعات بأن دفعت إلى الصدارة بالصراعات الهوياتية الدينية والقومية، ومعها تشكلت أحزاب وتيارات سياسية جديدة وجدت في هذه الانقسامات الجديدة مادتها الخصبة للحشد. إلا أن النتائج التي ترتبت على هذه التحولات العميقة كانت متناقضة من ناحيتين:

الأولى: هي أنها عوضا عن ترويض الدولة والأمة (القومية) لكي تذوب في عمليات العولمة، أعادت إحياء القوميات والهويات الثقافية والإثنية بأكثر صورها تطرفا ومغالاة. لقد "ساهمت ]العولمة[ في تعالي الأصوات المطالبة بالدفاع عن الهويات القومية الجمعية وعن الخصوصيات الثقافية، خاصة لدى الشرائح الفقيرة والمتدينة ذات مستويات التعليم المنخفضة"[[9]](#footnote-9)، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في صعود قوى اليمين المسيحي الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا على سبيل المثال حيث باتت قضايا التغير الديمغرافي بفعل الهجرات والهويات المحلية تشكل ميدان الصراع السياسي الرئيسي؛

الثانية: أسست هذه التحولات لثورة معولمة تأخذ أشكالا مختلفة في الرد على العولمة. فقد مزقت العولمة المجتمعات المحلية، والتي بدورها انكفأت في دفاعها عن وجودها باتجاه رجعي يؤكد "على الهويات المحلية والوطنية، والمطالبة بقدر أكبر من الديمقراطية والمساءلة ورفض الأحزاب السياسية الوسطية، وانعدام الثقة بالخبراء"[[10]](#footnote-10). إن الأحزاب والقوى السياسية التي كانت سائدة حتى فترة قريبة ونخبها السياسية لم تعد محل ثقة الشرائح الاجتماعية، ومع تغير خطوط الصدع السياسي والاجتماعي، باتت الفرصة سانحة لقوى اليمين السياسي والشعبوي للقفز إلى صدارة المشهد. وقد كانت الطبقة العاملة هي الأكثر تأثرا بهذه التحولات لجهة التاكل الكبير الذي حل بالعمل النقابي مع تغير طبيعة النشاط الاقتصادي المعولم والمستند إلى التكنلوجيا الحديثة (الاقتصاد الرقمي) والمعلوماتية. من ناحية ثانية فإن العولمة قد غيرت قوانين العمل النقابي مع هيمنة النموذج ما بعد الليبرالي، وأدت بالتالي إلى تقويض قدرة اليسار على تمثيل الطبقة العمالية، ناهيك عن توحيد كفاحها الاجتماعي والسياسي. فإذا كانت العوملة من الناحية النظرية ستفضي إلى توحيد نضالات الطبقة العاملة حول العالم، فإنها قد أتت معها بعوامل إعاقة مثل هذا التطور مثل تفاوات الدخل، واختلاف مستويات تطور القوى العمالية، والاختلاف الكبير في التحديات التي تواجهها من زاوية طبيعة النظم السياسية، ودرجة تطور البنى الاقتصادية في دولها، والشروط المحلية الخاص بنهوضها. ولعل هذه التباينات هي التي حالت دون قدرة اليسار على الاستمرار في تبني قضايا الطبقة العاملة، بعد أن تخلت معظم مكوناته عن شعار ديكتاتورية البروليتاريا.

* **تحولات البنى الاجتماعية الفلسطينية**

إن السؤال المركزي ذي الصلة بتأثيرات العولمة على اليسار الفلسطيني أسبق من السؤال المتعلق بقدرة اليسار على تشكيل قطب ثالث ديمقراطي قادر على إعادة تكوين الخريطة السياسية باتجاه أكثر توازنا؛ فهل ما زالت قوى اليسار الفلسطيني في ظل ارتهان الاقتصاد-السياسي للسلطة الفلسطينية لقوى العولمة والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، قادرة على إنجاز وظائفها السياسية؛ أي الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة؟

في سياق تأثيرات العولمة وما تتركه من اثار عميقة في المجتمع الفلسطيني فإن جود اليسار كقوة ثالثة بصيغة قطب ديمقراطي أو بأي صيغة تحالفية أخرى هو ضرورة وطنية لها راهنيتها ليس فقط بحكم النضال الوطني التحرري، بل كذلك بحكم وجود سلطة فلسطينية ملتزمة باقتصاد السوق، وإن كان في إطار نظام لا زال رعويا في بعض جوانبه، الأمر الذي يجعل من مسألة العدالة الاجتماعية حاضرة ويجب أن تشكل أحد أبرز المهام أمام قوى اليسار وهي تصوغ برامجها في التصدي للتأثيرات العميقة للعولمة الاقتصادية، والتغيرات التي حلت بالبنى الاجتماعية وتموضعاتها السياسية بفعل تأثيرات وجودالسلطة الفلسطينية وسياساتها وخياراهتا الاقتصادية. وعلى المستوى السياسي وبحكم ضرورة الحفاظ على الحياة الديمقراطية التعددية للتخلص من الثنائية الإقصائية للتيارين السائدين، ولكي تستعيد الساحة السياسية الفلسطينية عافيتها[[11]](#footnote-11)، يصبح مبرر نهوض اليسار أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وهي ذات المعركة التي يخوضها اليسار حول العالم، بكل ما تواجهه من تحديات، مثلما أشرنا سالفا، وفي مقدمتها قدرة اليسار على خوض صراع ناجح في حشد قواعد اجتماعية مؤثرة، واستيعاب التغييرات التي طرأت على بنى المجتمع الفلسطيني.

 تاريخيا، شكلت الشعارات الاجتماعية التقدمية التي كان اليسار يتبناها أساسا لحضوره في الأوساط الاجتماعية الشعبية، وأحياء المدن الفقيرة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. لكن هذا الواقع لم يعد قائما بفعل التحولات العميقة التي حلت بالمجتمع الفلسطيني فغيرت بناه الاجتماعية-الاقتصادية، وبالتالي تحالفاته السياسية. فهل أمام اليسار اليوم فرصة لبناء قدرته على تحدي ماالذي يريده الجمهور اليوم وقدرته على تقديمه وبما يتيح أماه (اليسار) أمكانية بناء قاعدة اجتماعية وسياسية تؤهله لتشكيل قطب ثالث؟ ودون الإجابة على هذا السؤال بقاء اليسار سجين هيئاته القيادية كنخبة منفصلة لا عن قواعدها فحسب (بحكم انكماش هذه القواعد إلى حد بعيد) بل عن القوى الاجتماعية التي من المفترض أن يمثلها اليسار.

يدور صراع قوى اليسار في المجتمع الفلسطيني اليوم حول إمكانية الوصول إلى وحشد قواعد اجتماعية وشعبية تغير تكوينها ومعه انحيازاتها السياسية ومصالحها، أو انكمشت بفعل التحولات الاقتصادية-الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني. فبالمقارنة مع طيف التحالفات الواسع والعميق الذي تمكنت السلطة الفلسطينية، والقوى الإسلامية من تكوينه تبدو فرصة اليسار في إعادة بناء تحالفاته الاجتماعية محدودة. فقد استطاعت السلطة الفلسطينية وحركة فتح بصفتها الرديف التنظيمي للسلطة أن تضمن لنفسها شبكة واسعة من التحالفات والقواعد الاجتماعية[[12]](#footnote-12) عبر التوظيف في قطاع عام متضخم، وإقامة الشبكات الزبائنية، ورعاية نظام يقوم على المحاباة السياسية والمحسوبيات المحلية والجهوية، وهو ما عزز شكل جديد من أشكال الشرعية التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية. وبالمقابل تمكنت حركات الإسلام السياسي أن تتحرك نحو الفراغات التي تركها تشكيل السلطة الفلسطينية، وسياساتها الاقتصادية-الاجتماعية في الأحياء الفقيرة والمخيمات وشرائح واسعة من الانتلجنسيا والطبقة الوسطى. في حين لم تتمكن قوى اليسار من تقديم بديل مقنع يستغل حالة الاستياء واسع النطاق من انقسام حركتي فتح وحماس. وقد ترسخ بفعل هذه المعادلة صيغة ثنائية الحزبية للنظام السياسي الفلسطيني استأثرت بالموارد السياسية والمالية والنتظيمية، مما أفقد اليسار الإسناد الجماهيري اللازم لتشكيل قطب ثالث.[[13]](#footnote-13) وفي ظل معادلة من هذا القبيل ستصارع قوى اليسار بعضها البعض على موارد اجتماعية وسياسية متناقصة، الأمر الذي يجعل من هذا الصراع مسألة يصعب حلها؛ إذ كلما قلت الموارد (بكل أشكالها)، كلما كان الصراع على الوصول لها أقرب إلى اللعبة الصفرية.

إن عدم قدرة قوى اليسار على الحفاظ على قواعدها الجماهيرية له أسبابه الموضوعية ذات الصلة بالإزاحات الكبرى التي حلت بالبني الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية في سنوات أوسلو وبخاصة بعد العام 2006 ، وانتهاج السلطة الفلسطينية لسياسات اقتصادية واجتماعية بالشراكة مع الدول المانحة أدت إلى إعادة تركيب المجتمع الفلسطيني، وبروز شرائح ونخب وقوى جديدة بعيدا عن الحيز السياسي لمنظمة التحرير وللفصائل؛ وبالتأكيد بعيدا عن اليسار، وأقرب إلى مركز الثقل السياسي للسلطة الفلسطينية ومنظمات الأنجزة الدولية[[14]](#footnote-14). فقد شهدت السنوات العشرين الماضية عملية هندسة اجتماعية للمجتمع الفلسطيني بحيث تعكس وتلائم معايير السلطة السياسية والنظام السياسي، باعتبارها منتجا لهذا النظام، وبما يخالف تجارب المجتمعات السياسية التي أنشأت نظمها السياسية[[15]](#footnote-15)، وليس العكس. حيث أدت سياسات السوق والتضخم الكبير للقطاع العام، وتفشي مظاهر الفساد السياسي المصاحب لها إلى ابتعاد الجمهور أكثر فأكثر عن التيار السائد في السطلة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وتعزيز تلك الاتجاهات التي تميل إلى الطرف الأكثر حضورا كبديل، وهو الإسلام السياسي. هذا من ناحية؛ ومن ناحية ثانية فقد عززت هذه السياسات حضور القطاع الخاص ومنظمات الأنجزة، ونشر ثقافة ازدراء العمل الحزبي والسياسي، ومغادرة الفصائل. وبينما كان للتيار السائد، وللقوى الجديدة قواعدها البنيوية المؤسسية المرتبطة بالمعيشة، ومنح الأفضليات والتوظيف والموارد الأخرى كالمساعدات لم يتوفر لليسار مثل هذه البنى التي تمكنه من الحفاظ على حضوره الجماهيري والاجتماعي. وجد اليسار نفسه أمام هوامش اجتماعية ضيقة جدا يمكنه تجنيدها أو تمثيلها في ظل تقاسم التيارين الكبيرين ومعهما قوى السوق والقطاع الخاص ومنظمات "الأنجزة"الهيمنة على القوى الاجتماعية الحية في المجتمع الفلسطيني وبخاصة الشباب وشرائح الطبقة الوسطى التي كانت تشكل عماد الحركة الوطنية الفلسطينية بما فيها اليسار قبل تحولات ما بعد أوسلو 1993.

وقد كان لهيمنة خطاب "التنمية" و"العون الدولي" تأثير بالغ في الثقافة السياسية التي باتت أقرب إلى النمط "الثقافة الخاضعة"، والتي لا تؤمن بالتغيير ولحساب المقاربات الليبرالية التي أتت بها منظمات الأنجزة. وتحولت هذه المنظمات إلى لاعب مركزي ينافس قوى اليسار على تبني أجندة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي السياسي، والتي يعتقد على نطاق واسع بأنها تلعب أدورا حيوية في تدعيم الديمقراطية والإصلاح السياسي في إطار ديمقراطي-ليبرالي، حل محل المنظمات والأطر الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي التي كان اليسار يستند لها على نطلق واسع. ليس من الغريب في ظل هذا الإحلال أن غالبية الفاعلين في منظمات ت الأنجزة هم من أصحاب التوجه اليساري عموما[[16]](#footnote-16)، وربما كانوا كوادر سابقين في فصائل اليسار الفلسطيني. ولعل من المفارقات ذات الدلالة في هذا الصدد هو أن قوى اليسار قبل غيرها كانت سباقة في السعي إلى إقامة المنظمات غير الحكومية كرديف أخذ يستنزف الأطر الجماهيرية، ومعها الكادر التنظيمي الذي تحول إلى احتراف العمل الإداري وكتابة التقارير، عوضا عن احتراف العمل الكفاحي والثوري وأصول الحشد الجماهيري[[17]](#footnote-17).

لقد أفضت كل هذه التحولات إلى نشوء نظام سياسي فلسطيني جديد بخصائصه البنيوية وسياساته وتحالفاته. وكان من أبرز علامات هذا النشوء تحول مركز ثقل صنع القرار السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ذات العلاقة، إلى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأولها مؤسسة الرئاسة. بذلك تكون الحاضنة الرئيسية لوجود اليسار، والتي أمنت الحد الأدنى من توافقه في مراحل معينة على خلفية المواقف المشتركة من سياسات حركة فتح، قد تغيرت بعمق وداهمت اليسار وهو في حالة من انعدم الوزن لم يستطع التعامل معها.

**(3)**

**تحولات النظام السياسي الفلسطيني وحالة انعدام الوزن عند اليسار**

لقد تأسس النظام السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية محمولا على برنامج تحرر وطني، وحركة وطنية وقفت على ساقين: الداخل والخارج. وكان نهوض الحركة الوطنية في الداخل المحتل في مطلع سبعينيات وفي سنوات الثمانين من القرن الماضي أحد أهم عوامل قدرة اليسار الفلسطيني على التأثير، ولكنه (أي النهوض الوطني) لم يكن شرطا كافيا لبناء التوافق السياسي والتنظيمي اللازمين لتشكيل قطب ثالث في النظام السياسي. وقد لاحظنا بأن المناسبات المحدودة جدا لالتقاء قوى اليسار لم تكن تستمر طويلا. وقد دخل اليسار الفلسطيني منعطف أوسلو غير موحد، ودون امتلاك موقف توافقي من الاتفاق ذاته، ولا من الترتيبات التي تمت على أساسه وتحديدا من مسألة انتقال مركز ثقل القرار السياسي إلى السلطة الفلسطينية عوضا عن منظمة التحرير الفلسطينية.

* **انحسار الحركة الوطنية**

أفضت جملة التغييرات الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية إلى تغير مكانة وأهمية الحركة الوطنية في الداخل. ولم يعد المشروع الوطني بشعاراته ورمزيته وأدواته التنظيمية لاعبا فاعلا في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني في سياق كفاحي، وحل محله على الأقل خطابين مهيمنين: خطاب السلطة والدولة، وخطاب السوق والمنظمات غير الحكومية، التي تقدم نفسها باعتبارها حاملة مشروع الدولة والتنمية وفرص الحياة والأعمال التي تبلور في صلبها التكوين الجديد للنفوذ الاجتماعي-السياسي مرتكزا على الفئات المهمشة والتي تقع خارج اهتمام المؤسسات الرسمية، فئات موظفي السلطة من مدنيين وعسكريين، فئات الموظفين في القطاع الخاص والنخب التي تتمتع بأفضلياته؛ ونخب المنظمات غير الحكومية.

في خضم هذا التكوين الاجتماعي الجديد فإن اليسار بوصفه صاحب الأجندة الاجتماعية التقدمية قد فشل في مهمتين: الأولى هي تعرية وتفكيك الخطاب السائد والذي يستعيض عن مواجهة أسباب التهميش والإفقار ببرامج العون والإغاثة، ويستبدل مقاربة الديمقراطية من حيث هي عقيدة الفقراء بمقاربة إجرائية تماما قبل بها اليسار وروج لها وشارك فيها. والثانية هي تقديم اليسار لنفسه باعتباره خيارا بديلا للخطاب السائد ومقارباته؛ فلم يستطع اليسار مقارعة ذلك "التقاطع بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ]الذي ينظر[ إلى التغيير ضمن منظورين مشتقين من النموذج الليبرالي. هذان المنظوران هما مجموعة المصالح وتقوية تنظيم المجتمع المحلي"[[18]](#footnote-18) وكل ذلك من زاوية "مدنية" غير مسيسة يتم في إطار الترويج لها مهاجمة الفصائل والأحزاب السياسية باعتبارها كيانات غير ديمقراطية وأثبتت فشلها وعدم قدرتها على تلبية مصالح الجمهور الاقتصادية وبالتالي عدم قدرتها على تمثيله.

لقد استند اليسار تاريخيا، وفي إطار النظام السياسي للمنظمة على الشرعية الثورية، والفعل الكفاحي الذي منحه مكانه ومكانته الجماهيرية. ومع التحول في النظام السياسي نحو مركزية السلطة الفلسطينية، وبعد إجراء أول انتخابات تشريعية فلسطينية في العام 1996 تغير سند شرعية النظام السياسي بالانتقال إلى الشرعية الدستورية، ومعه لم تعد مفردات "الوحدة الوطنية" و"البرنامج الكفاحي"، و"العمل العسكري" ضد الاحتلال، "والتوافق الفصائلي" الذي كان البديل الحركي للديمقراطية الداخلية، لم تعد هي المفردات التي تشكل الشرعية. حلت محل هذه المكونات تعبيرات وهيئات ومسميات مرتبطة بدولانية توجهات السلطة مثل القوة العسكرية، والأساس المالي والإداري، واستنادا إلى تنظيمي فئوي أقرب إلى نموذج الحزب الواحد، على حساب التحالف الوطني الواسع والشامل في إطار المنظمة. [[19]](#footnote-19)واستفادت السلطة الفلسطينية من قدراتها المالية والإدارية في خلق قاعدة واسعة من التحالفات والزبائن السياسيين عبر التوظيف والمساعدات، ومن خلال تعزيز البنى التقليدية في المجتمع الفلسطيني، وبناء علاقات تبادل المصالح مع القطاع الخاص. وبذلك تكون الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها التنظيمية والسياسية قد انصهرت في مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية، وانحسرت إلى أضيق مدى الأمر الذي أفقد اليسار أحد أهم مرتكزات قدرته على الحشد. وبالمقارنة مع سنوات المد الوطني الكفاحي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي فإن أحد أهم مصادر الجاذبية الجماهيرية نحو اليسار هو ليس فقط تبنيه للشعارات المرتبطة بالتحرير والتحرر ومقاومة الاستعمار، بل تحويلها إلى برنامج عمل سياسي تنظيمي ببعديه الوطني-السياسي والاجتماعي. فقد شهدت هذه السنوات إلى جانب الأدوار النضالية لليسار امتداده الجماهيري الواسع من خلال المنظمات الجماهيرية القطاعية، والتي حل محلها على نطاق واسع المنظمات غير الحكومية التي تكاثرت بشكل قياسي في سنوات أوسلو وحتى اليوم .

إن غياب أو تقييد الحالة الذاتية الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1993 قد لعب دورا مركزيا في الحيلولة دون نهوض قوى اليسار كفصائل وكتيار اجتماعي-سياسي فاعل ومؤثر، ليس فحسب بحكم عمليات الإحلال في النظام السياسي، بل شمل أيضا التغير العميق الذي طرأ على قيم الثقافةالسياسية السائدة والمكانة الأخلاقية-الثقافية لبنى الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد السلطة الفلسطينية. فقد أدى هذا الإحلال (من بين ما أدى له) إلى اضمحلال القاعدة الأساسية لكل مكونات الحركة الوطنية بما فيها حركة "فتح". ولعل استمرار هذه الحركة بصفتها العمود الفقري لمشروع التسوية السياسية والسلطة الفلسطينية يحمل في طياته ما يدل على صواب تقديرنا؛ إذ لم تعد حركة فتح إذا ما فقدت ارتباطها بالسلطة الفلسطينية قادرة على احتلال مكانة الفصيل الأكبر والأكثر تأثيرا. فلم تعد الحركة تستند على ذات القواعد الاجتماعية والقوى الطبقية التي حملتها، وأصبحت تستمد الجزء الأكبر من حضورها الجماهيري وتأثيرها من كونها الجسر الذي يربط بين قطاعات واسعة من الناس وبين مزايا التقرب من السلطة، وهو ما لا يتوفر لشركائها في منظمة التحرير وبالذات قوى اليسار، وبخاصة إذا ما قورنت بالمنافس الأكثر ضراوة لحركة فتح على الساحة الفلسطينية وهو القوى الإسلامية وتحديدا حركة حماس.

إذا ما اتفقنا بأن انكماش وتراجع الحركة الوطنية، واغير أسس الشرعية في النظام السياسي، وبروز نخب وشرائح جديدة متربطة بالتيار السائد، كان سببا رئيسيا وراء عدم قدرة اليسار على تشكيل قطب ثالث، أو تيار ديمقراطي جذري متماسك، فإن هذا يعني أيضا بأن اليسار بالأصل لم يكن يمتلك قواعد اجتماعية واسعة وتتسم بدرجة من من الثبات النسبي؛ أي أنه لم يمتلك مقومات اقتدارى السياسي من ذاته. وإذا ما كان لهذا الاستنتاج من قدر من الصواب، فإن ذلك سيتضح من معضلة أخرى مرتبطة به، وهي علاقة قوى اليسار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، والتي كلفت اليسار أثمانا سياسية كبرى، وأبرزت مقدار عجزه عن انتهاج استراتيجية تأخذ بالاعتبار كل هذه التغيرات، أو تعيد صياغة العلاقة مع النظام الساسي الجديد.

* **تحدي العلاقة مع التيار السائد: التاريخ يعيد نفسه**

لم تشكل قوى اليسار الفلسطيني في يوم من الأيام تحديا جديا لهيمنة حركة فتح على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، لا قبل أوسلو، وبالتأكيد ليس بعدها، وهو ما جعل من صعود حركتي حماس والجهاد الإسلامي بمعزل عن منظمة التحرير وبموازاتها حدثا ذو أبعاد زلزالية غيرت في التكوين العضوي و التراتبية الهرمية للحركة الوطنية الفلسطينية، وتوازناتها الداخلية[[20]](#footnote-20)؛ وإن كانت حركة حماس ( أكثر من حركة الجهاد الإسلامي) تمثل ذلك التحدي الذي لم تتمكن قوى اليسار من تحقيقه في العلاقة مع حركة فتح.

كان بوسع حركة فتح أن تعيد توجيه سياسات المنظمة اخذة بالحسبان هذا التحدي الجديد، الأمر الذي ترك اليسار الفلسطيني على هامش صراعات القوة على الساحة الفلسطينية، ولا يملك الموارد المؤسسية أو المادية اللازمة للحفاظ على مواقعه، بما في ذلك الإسناد الإقليمي والدولي الذي تحظى به كل من السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة، وحركة حماس من الجهة الأخرى. وباتت حركة فتح في تداخلها وتناغمها مع السلطة الفلسطينية تمتلكان عناصر قوة جديدة بفعل هيمنتها على النظام السياسي، فبيدها قوى الأمن والموارد المالية والإدارية ومفاتيح صنع القرار، وهو ما لا يتوفر لقوى المعارضة الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي منح للسلطة قوة ردعية كبيرة في ظل تغييب الأجسام التشريعية والرقابية[[21]](#footnote-21). ويبدو بأن عجز اليسار عن تقديم برامج عمل فكرية وسياسية، وعن التصدي لتقدير عمق هذه التحولات واليات التصدي لها، قد عزز ميله نحو البحث عن تقاطعات مع السلطة الفلسطينية، والتمسك أكثر بذات الشعار التاريخي الأثير وهو "العمل من داخل النظام حفاظا على المنظمة".

افتقر اليسار الفلسطيني إلى الخطاب والمواقف السياسية التي تجعله متمايزا عن الطرفين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية الأمر الذي لعب دورا محوريا في انكماش القاعدة الشعبية التي ترى في اليسار خيارا بديلا عن الخيارين السائدين، وأسهم في تعزيز الخلافات بين مكونات وقوى اليسار، وتوسيع الهوة بينها وبين شرائح مهمة في المجتمع الفلسطيني مثل الحراكات، والنشطاء من أصول سياسية وتنظيمية يسارية، والمثقفين المعارضين لسياسات السلطة الفلسطينية. وباستثناء تطور الخطاب المعارض للجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني في السنوات الأربع الأخيرة، لم تتمكن قوى اليسار من تبني خطاب سياسي ومواقف يمكن وصفها بالاستقلالية والقطع. عوضا عن ذلك عمل اليسار عموما على البحث عن تقاطعات مع السلطة الفلسطينية. في هذا السياق كان للمواقف المتباينة لقوى اليسار بشأن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني 2018 أثر مزدوج؛ فمن جهة عمقت الهوة السياسية والقيادية بين هذه القوى، وحالت لاحقا من تشكيل قائمة موحدة لانتخابات المجلس التشريعي التي كانت مقررة في أيار 2021 وتسببت في تاكل أكبر لمصداقية اليسار كقوة ثالثة، ومن جهة ثانية عززت قدرة التيار السائد على المضي في سياساته وتعزيز قبضته على النظام السياسي. ويمكن النظر إلى مشاركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في دورة المجلس الوطني المذكورة[[22]](#footnote-22)، وبعدها في جلسة المجلس المركزي في دورته الأخيرة كمثال صارخ على هذه المتلازمة في علاقات اليسار وقدرته على الوحدة. فبقدر ما أعادت إلى الواجهة تلك المعضلة التاريخية لعلاقات اليسار، بينت مقدار ما تعنيه العلاقة مع التيار السائد من إشكالية مستعصية على الحل، وبخاصة الموقف من العمل من داخل النظام السياسي بشكله وتغيراته الراهنة، وفي ظل التغيرات الكبرى التي أعادت بناء الواقع الفلسطيني برمته. ويكفي إلقاء نظرة على بيانات التبرير التي قدمتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لمشاركتها في الاجتماعين المذكورين[[23]](#footnote-23)، لندرك عمق والاتساع المستمر للهوة بين قوى اليسار حول هذه المسألة. بهذا المعنى فقد عَلِقت قوى اليسار في خيارين لا رصيد جماهيري لكليهما في العلاقة مع حركة فتح والمنظمة، وانسحب ذلك على العلاقة مع السلطة الفلسطينية: التذبذب بين الاستنكاف تارة والعودة تارة أخرى، أو التقاطع والتقارب غير النقدي، فبقيت قوى اليسار تضع رجلا داخل المنظومة وأخرى خارجها، في حالة من انعدام الوزن واللاتحديد الذي أفقدها صدقيتها وحرمها من حرية التحرك.

* **الحياد المكلف حيث ضرورة الوضوح**

شكلت حركة حماس تحديا لأيديولوجية وقدرات حركة فتح والمنظمة بكل فصائلها ذات العلاقة بالتماسك البنيوي وإمكانيات الحشد والتعبئة الجماهيرية، والخصائص القيادية. لقد مثلت حركة حماس (ولا تزال) بديلا أيديولوجيا يتلائم مع ما بعد الحرب الباردة وبخاصة فيما يتعلق بالانزياح في الانحيازات السياسية الجماهيرية نحو اليمين السياسي والنزعات الثقافوية المصاحبة للعولمة مثلما لاحظنا سالفا.ومما فاقم أزمة اليسار أمام هذا التطور هو أن الصراع الأيديولوجي والسياسي أصبح محصورا وبصورة استقطابية بين قوتين سائدتين هما فتح حماس. وفي زمن قياسي تحولت حركة الإسلام السياسي الفلسطيني "من كونها تنظيماً نخبوياً محـدود التـأثير ومحاصـراً مـن ِقبـل حركـة وطنيـة علمانيـة إلى كونها تنظيماً معارضاً ذا برنـامج متعـددا لأنشـطة وذا قاعـدة جماهيريـة واسـعة نسـبياً. وليس مصادفة أن يكون ذلك قد تـم في خضـم الانتفاضـة الشـعبية"[[24]](#footnote-24) الأولى، وهو ما كان يعني أن ثمة تحول طرأ على توازنات الحركة الوطنية في غير صالح قوى اليسار، إلى جانب ما مثله من تحد لحركة فتح من خارج المنظومة التي اعتادت الهيمنة عليها.

وإلى جانب ذلك لم يتمكن اليسار من إيجاد صيغة علاقة من أي نوع مع حركة حماس، وبقيت مواقفه مرتهنة عموما لموقف قيادة السلطة وحركة فتح، الأمر الذي يشير إلى درجة من الجمود الفكري والعجز عن ابتكار صيغ وطنية وسياسية جامعة[[25]](#footnote-25)، علاوة على انه ساهم في عزلة اليسار جماهيريا بحكم ما تتمتع به حركة حماس من تأييد شعبي. إذ يبدو بأن اليسار، مذعورا من صعود الحركات الإسلامية قد اختار الاقتراب أكثر من حركة فتح والسلطة الفلسطينية في حين لم يقدم على تشكيل تحد فكري وبرنامجي لهذه الحركات، ووقف منها موقفا عدميا. ومما عمق من هذا النهج تلك الهزيمة المريرة لليسار في الانتخابات التشريعية للعام 2006، والتي أطاحت به تماما خارج دائرة الاقتدار السياسي، وشكلت نقطة تحول كبرى في اضمحلاله. ومما ساهم في إحراج اليسار أكثر أمام قواعده وجمهوره وفئات واسعة من المثقفين والسياسيين، هو مراوحتها بين لعب دور الحياد والوساطة، وبين ممارسة الصمت أو الاحتجاج اللفظي على عمليات الاعتقال السياسي وقمع الحريات التي تعرضت لها قوى وأفراد ومجموعات سياسية في الضفة الغربية، بخاصة في ظل إصرار السلطة الفلسطينية وحركة فتح على سياسات التصعيد في العلاقة مع حركة حماس. وفي نظر شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني فإن اليسار اختار الانحياز إلى جهة تربكها علاقات تنسيق مع الاحتلال في مواجهة حركة مقاومة، تحت شعار الحياد والوساطة.

فقد ذهبت حركة فتح بعيدا في هذا الصراع الأيديولوجي لدرجة تبني مفردات خطاب وشعارات الإسلام السياسي، ودفعت باتجاه تبني السلطة الفلسطينية لمشروع يمكن وصفه بالقومي-الديني عوضا عن الوطني-العلماني، الأمر الذي عمق الأساس الديني الثقافي للحشد وعلى خلفية أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة بشكل متعاظم. وهنا أيضا فشل اليسار الفلسطيني في تقديم خطاب وبرامج ذات طابع أيديولوجي تقدمي علماني ووطني، ينافس كلا الخطابين السائدين، واللذان وجدا حاضنة اجتماعية-اقتصادية مواتية بحكم ما حل بالبنى الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني من تحولات. انسحق الخطاب الديمقراطي التقدمي ليس فحسب بفعل هذا الاستقطاب، بل كذلك بفعل اللغة والمواقف "الحيادية" التي تبنتها قوى اليسار بشأن الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس، وبفعل عجزه عن تعرية والتصدي لخطاب السلطة ذي العلاقة بالنقسام وعلاقة الدين بالسلطة، والتزاماتها الأيديولوجية والسياساتية المنافية للديمقراطية.

**(4)**

**العامل الذاتي: معضلة اليسار الكبرى**

تضافرت العوامل الموضوعية العميقة التي عرضناها انفامع الإشكاليات الذاتية المستعصية التي تعيشها قوى اليسار الفلسطيني، فرادى وكتكوين فكري-سياسي جمعي. ولعل أول ما يلفت النظر هو أن قوى اليسار لم تقدم حتى الان على إجراء أيو مراجعات نقدية فكرية أو سياسية أو تنظيمية يمكن أن تشكل مقدمة لاستدراك الحالة الذاتية، واستعادة الدور الوطني والسياسي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه. تتقن قوى اليسار عموما تشخيص العوامل الموضوعية المحيطة بالواقع ولكنها لا تقدم على نقد ذاتي ذو مغزى سياسي وتنظيمي؛ كانت الأخطاء وسوء التقدير تعزى إلى القوى المنشقة عن تنظيمات اليسار، أو إلى نقص الإمكانيات، أو المد الأصولي، أو سيادة قيم السوق[[26]](#footnote-26)، أو السياسات الفردية والفئوية للنظام السياسي الفلسطيني، أو إلى سلوك بعضها البعض الذي يقدم في توصيفات مثل الانتهازية السياسية التي يحلو لقوى اليسار مهاجمة بعضها من خلالها. وليس من المستغرب والحال هذه أن أغلب الإنتاج النقدي بهذا الشأن قد جاء من خارج هذه القوى لا من فعل قصدي منظم عبر هيئاتها. يرتبط ذلك بغياب القواعد والهيئات الوسيطة الفاعلة، ما ترك سلطة القرار السياسي والتنظمي بيد نخبة القيادة في قوى اليسارفي ظل غياب النقد الداخلي الفعال، والتي بدورها باتت تنزع لخيارات سياسية تقبل بدور "الشريك" الصغير للتيار السائد وتتماشى (وأحيانا تتماهى) مع سياساته الأمر الواقع الذي أسهم بمرور الوقت وتكرار التجربة إلى خسارة الكوادر والقواعد، وحول هذه القوى إلى كيانات فوقية نخبوية.

يرتبط بغياب النقد الذاتي، بل يمكن اعتباره أحد أسبابها تلك العيوب البنيوية التنظيمية التي حالت إلى حد كبير دون حدوث عمليات تدوير للصفوف القيادية، وضاقت على الكادر القيادي والوسيط بحكم التقادم وعدم استيعاب الديناميات الذاتية للتطور بما يناسب تطور البنى الاجتماعية، وتغير خصائص الطبقة المثقفة. تحولت الهياكل التنظيمية ومعها اليات صنع القرار في قوى اليسار إلى بناءات متقادمة، تتسم "بالتكلس القيادي وافتقارها للمرونة الكافية لضمان التواصل بين القاعدة والقيادة وبين مجمل تنظيمات الحزب والجمهور المحيط به، وبالتالي افتقدت القدرة على التأقلم السريع مع المتغيرات الموضوعية والتحولات الخارجية. وبرز هذا في التحولات التي دخلت على الحقل السياسي خلال الانتفاضة الأولى، وبعد اتفاق أوسلو، وإثر قيام السلطة الفلسطينية[[27]](#footnote-27)، وهو ما حرم هذه القوى من إمكانية التعامل مع العوامل الموضوعية انفة الذكر. وقد دفعت قوى اليسار ثمنا فادحا لهذه المعضلات البنيوية تمثل بشكل أساسي في مغادرة الكوادر والعناصر لهذه القوى عندما لم تعد أساليب إدارة شؤون فصائلهم بمنطق ديمقراطي مرن ومستجيب، و بفعل استشراء "الديكتاتورية البيروقراطية المتأصلة التي تكبح أخلاقية الكوادر الشابة وقمع الكوادر والأطر النسائية، مما يدفعها إلى الانشقاق والهجرة[[28]](#footnote-28)". ولعل أبرز الأمثلة على هذه الديكتاتورية هي كيفية إدارة هذه القوى لشؤون منظماتها القطاعية والجماهيرية.

يبرز في هذا السياق استمرارالتمسك بالمركزية الديمقراطية باعتبارها الوسيلة المركزية في عملية صنع القرار وتدبر الاختلافات والخلافات الداخلية . فبالرغم من زوال النموذج الملموس للحزب اليساري في الحكم متجسدا في الاتحاد السوفياتي، ومن أن كل فصائل اليسار قد تخلت بهذا القدر أو ذاك عن أصولها الماركسية والماركسية-اللينينة، إلا أن فصائل اليسار الفلسطيني لا تزال تتمسك بأحد أهم خصائص البنية الداخلية لهذا النموذج متمثلة بالديمقراطية المركزية. فتحت شعار "وحدة الفكر والعمل والإرادة" جرى سحق المبادرات القيادية وحرية الرأي. وقد كانت المركزية الديمقراطية أكثر ملائمة لظروف العمل السري، ولكنها لم تعد كذلك في ظل الانتقال إلى العلنية، فباتت تستخدم لفرض توجهات القيادة على ما تبقى من هيئات وسيطة وقاعدية، مثلما حصل –على سبيل المثال- في تمرير قرار مشاركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني في اجتمعات المجلس المركزي الأخير.كما أدت المركزية الديمقراطية إلى جمود القيادة وإعادة إنتاجها بأكثر الطرق مجافاة للتدوير القيادي، وأنتج قيادات محصنة في وجه النقد بحكم درجة استقلاليتها الكبيرة عن القواعد من النواحي التنظيمية، وبحكم وجود المتفرغين الحزبيين. وقد تعززت حالة الاستقلالية هذه بحكم التداخل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية وشبكات العلاقات الرسمية العربية والدولية ، وهو ما منح قيادات الصف الأول في قوى اليسار القدرة على التصرف بمعزل عن قواعدها المنكمشة، ومنع تطور علاقات وتوزيع قوى لا-مركزي في هذه القوى. أصبح من المعتاد في ظل هذه العلاقات التنظيمية أن تفقد قوى اليسار القدرة على تقرير من سيمثلها في هذه الهيئة القيادية أو تلك في منظمة التحرير الفسطينية، أو في الحكومة الفلسطينية، أو حتى في اتحاد نقابي أو قطاعي محدد وشهدنا حالات محددة لممثلي قوى اليسار وهم يتمسكون بمواقعهم في هذه الهيئات رغما عن إرادة فصائلهم. في ظل هذه الملاحظات فإن من غير المتصور أن يكون هناك حديث جدي، أو مقاربة متماسكة وقابلة للتطبيق لإنجاز وحدة اليسار (بصرف النظر عن الصيغة التنظيمية لهذه الوحدة). إذ تبدو مسألة الوحدة مسألة سياسية، أي في الموقف السياسي للقوى المكونة لليسار، والتي تدور بمعزل عن القواعد الجماهيرية التي أدى انكماشها إلى منح النخب في كل مكونات اليسار حرية أكبر في التصرف دون ضغط قاعدي، وعزل الموقف السياسي وصنع القرار عن الإرادة العامة في هذه الفصائل.

**عوضا عن الخاتمة: ماذا بعد؟**

يعاني اليسار الفلسطيني من أزمة متفاقمة ومركبة تجد جذورها في تاريخ علاقات قوى اليسار الفلسطيني مع بعضها البعض من جهة، ومع النظام السياسي الفلسطيني. وعوضا عن استخلاص عبر ودروس هذه العلاقات، أعاد اليسار الفلسطيني إنتاجها، وبصورة أكثر تهديدا لاحتمالات نهوض قطب ثالث يساري ديمقراطي يمثل حالة متماسكة تنظيميا وسياسيا، وقادرة على الاستقطاب كفاحيا واجتماعيا، وعلى لجم التفرد السياسي، والفئوية والخيارات السياسية المتهالكة التي أصبحت تميز النظام السياسي الفلسطيني. إن تشخيصنا للعوامل الموضوعية التي فتكت بقدرة اليسار على البقاء السياسي الفاعل يشير بشكل جلي إلى أن ثمة تغيرات محلية وإقليمية ودولية فرضت نفسها على المجتمعات السياسية على شكل تغيرات غير مؤاتية لتعزيز الفكر اليساري ومواقفه الاجتماعية والسياسية. وهذا ليس مجرد اشتقاق نظري؛ بل له تداعيات كبيرة وملموسة منحت النظم السياسية المرتبطة بقوى العولمة والليبرالية الأفضلية على قوى اليسار. وكمخرج غير مقصود، أدت هذه التغيرات إلى نهوض القوى اليمينية والشعبوية والدينية. إلا أن القدرات الذاتية والبناءات التنظيمية لليسار لم تمتلك الحركية والإبداع اللازمين للتعامل مع هذه التغيرات. بل إن بعض الخصائص الذاتية لليسار الفلسطيني ذات الصلة باللاتحديد وانعدام الوزن السياسي والفكري قد جعلت من اليسار قوة بلا هوية سياسية متمايزة، إضافة إلى السمات التنظيمية لهذا اليسار والتي حولته إلى حد بعيد إلى كيانات تتسيدها صفوة حزبية بلا قواعد، وغالبا مرتبطة بالاحوال المتقلبة لنظام سياسي ينزع أكثر فأكثر نحو الفئوية. ويمكن تلخيص بعض متطلبات نهوض اليسار، وافاق بناء قطب ثالث على النحو التالي:

1. تكشف الأزمات المركبة التي يعيشها اليسار الفلسطيني عن غياب الرؤية الفكرية التي تشكل قاعدة للنهج السياسي، بدليل عجزه عن تقديم برنامج اقتصادي-اجتماعي، وسياسي وطني كفاحي يمتلك مقومات الفعالية التنظيمية والقدرة على الحشد. لم يستطع منظروا اليسار الديمقراطي الفلسطيني وضع رؤية فكرية تتعلق بالموقف من السلطة الفلسطينية، وتمسكها بخيار الدولة المستقلة، وعلاقة هذه الدولة بمحيطها، وخياراتها السياسية والاقتصادية-السياسية المرتبطة بالعولمة. وهو ما يتبين من عدم قدرة اليسار على التأثير في فهم ووضع استراتيجية تتعامل مع القانون الأساسي الفلسطين من باب نقدي، أو مع خيارات السلطة والقيادة المتنفذة في المنظمة بشأن الموقف من تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام استبدادي؛
2. التخلي عن المركزية الديمقراطية التي باتت تعكس هيمنة العقلية التقليدية التي تؤمن بالدور الرئيس للقيادة التاريخية، وما نتج عنها من استمرار النزعة التنظيمية الأوامرية التي لا تتلاءم مع التطورات الجديدة في سياق الكفاح الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي. أدت هذه العقلية إلى ابتعاد القيادات الشبابية الشعبية عن أحزاب اليسار. في هذا السياق ينبغي لقوى اليسار أن تصبح أكثر انفتاحا فكريا وسياسيا عىل القوى الاجتماعية-السياسية الجديدة على الساحة الفلسطينية، بما فيها الحراكات، والأطر الوطنية الديمقراطية، والشخصيات المستقلة التي باتت أكثر تقدما من قوى اليسار في موقفها من النظام السياسي الفلسطيني ونزعاته المتنكرة للديمقراطية؛
3. التقدم بمبادرات قاعدية وشعبية من شأنها أن تشكل البديل لحالة اللاتسييس (أو التفريغ السياسي) التي يعيشها لامجتمع الفلسطيني، وعززتها النزعات المناطقية والجهوية واللعشائرية التي ترعاها السلطة الفلسطينية رسميا ومن خلال حركة فتح. وهذه المسألة ذات صلة بالسعي لإعادة ترتيب أولويات المجتمع الفلسطيني، والأسس التي تقوم عليها الهوية الوطنية الفلسطينية الجمعية وتوسيع قاعدة الانخراط السياسي لأوسع نطاق ممكن، والتي تعرضت للتفتيت والكبح بحكم العوامل السياسية والاقتصادية المشار إليه؛
4. إطلاق عملية مراجعة ونقد ذاتي جدية وممأسسة وذات مغزى تشمل التتوجهات السياسية، والعجز الفكري والتنظيمي، والبناء الداخلي لقوى اليسار الفلسطيني. ولعل في مراجعة العلاقة مع التيار السائد والسلطة الفلسطينية، واحدة من أبرز متطلبات النهوض اخذين بالاعتبار قدرة اليسار على تقديم بديل كقطب ثالث له مصداقية ومعنى سياسي واجماعي بالنسبة للعديد من الشرائح الاجتماعية التي لا ترى في أي من التيارين السائدين خيارا؛
5. الاستثمار الفكري والسياسي في فشل وصفات الليبرالية الجديدة التي طبقت في الضفة الغربية وما نتج عنها من إقصاء الكثير من الشرائح الاجتماعية الناهضة اقتصاديا عن مراكز الإنتاج الفعلية وتحويلها إلى قوى هامشية. لقد تخلى اليسار الفلسطيني هذه الشرائح بكل معاناتها وميلها الاحتجاجي لصالح واحد من التيارين السائدين، وهو ما أفقده فرصة حقيقية لبناء تحالفاته الاجتماعية الكفيلة بومنحه الاقتدار السياسي اللازم للتأثير في صنع القرار، وبالتالي منح خيار القطب الثالث رصيد سياسي يبني عليه مزيدا من التأثير.

إن مسألة تشكيل القطب الثالث الديمقراطي من قوى اليسار لا ينبغي النظر لها باعتبارها مسألو تتعلق بتجميع أحزاب وفصائل اليسار، بل باعتبارها مهمة لبناء "كتلة تاريخية" –إذا ما استعرنا تعبير أنطونيو غرامشي- قادرة فكريا وتنظيميا واجتماعيا على تحدي الأمر الواقع وتغييره.

1. بدوان، علي (2008) اليسار الفلسطيني وضياع القطب الثالث. الجزيرة نت

<https://www.aljazeera.net/opinions/2008/3/2> [↑](#footnote-ref-1)
2. الحروب، خالد (2022) **اليسار الفلسطيني: مرارة رحلة الترهل، وضرورة النهوض، مجلة "رمان"**

<https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=6427> [↑](#footnote-ref-2)
3. تشكلت القيادة المشتركة للجبهتين على إثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وما تلاها من تطورات سياسية حملت ياسر عرفات على زيارة القاهرة التي كانت حتى ذلك الوقت تخضع للمقاطعة العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفيد. وقد شكلت هذه القيادة محورا مركزيا في كل الحوارات السياسية والتنظيمية مع حركة فتح والفصائل الأخرى بهدف إعادة توحيد الساحة الفلسطينية ومن موقع المعارضة لسياسات ياسر عرفات.

انظر الكتاب المشترك لجورج حبش ونايف حواتمة "القيادة المشتركة ضمانة وحدة منظمة التحرير وخطها الوطني" [↑](#footnote-ref-3)
4. هلال، سيدي محمود (2007) **أزمة اليسار الفلسطيني**، الجزيرة نت

https://www.aljazeera.net/opinions/2007/2/7 [↑](#footnote-ref-4)
5. جقمان، جورج (2011) **قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية**، معهد مواطن لدراسات الديمقراطية، جامعة بير زيت، رام الله [↑](#footnote-ref-5)
6. خليل، نائلة (2022) **أزمة اليسار العربي 2**، العربي الجديد <https://www.alaraby.co.uk/> - [↑](#footnote-ref-6)
7. شحادة، امطانس (2017) لماذا فشل اليسار في استقطاب متضرري العولمة لصالح اليمين الشعبوي؟

<https://www.arab48.com> [↑](#footnote-ref-7)
8. جلال، دانا (2004) اليسار والعمل النقابي في ظل العوملة، الحوار المتمدن العدد 821-2004/5/1

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17611> [↑](#footnote-ref-8)
9. المصدر السابق [↑](#footnote-ref-9)
10. روديك، داني (2016) اليسار يتنازل.

<https://www.project-syndicate.org/commentary/anti-globalization-backlash-from-right-by-dani-rodrik-2016-07/arabic> [↑](#footnote-ref-10)
11. هلال، سيدي محمود (2007) **أزمة اليسار الفلسطيني**. الجزيرة نت

<https://www.aljazeera.net/opinions/2007/2/7> [↑](#footnote-ref-11)
12. هلال، جميل (1996) حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** المجلد 7، عدد 25. ص3 [↑](#footnote-ref-12)
13. بعلوشة، حمزة (2013) **صعود وسقوط اليسار الفلسطيني**. المونيتور

<https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2013/02/rise-fall-palestinian-left.html> [↑](#footnote-ref-13)
14. أيوب، حسن (2018) النيوليبرالية، الكليبتوقراطية وإعادة بناء المجتمع الفلسطيني؛ في: **الديمقراطية في الميدان العام،** معهد مواطن-جامعة بير زيت، رام الله. ص 73-94 [↑](#footnote-ref-14)
15. النملة، حازم (2010) إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني؛ في: **وهم التنمية،** أيلين كتاب واخرون (محررين)، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ص 193-205 [↑](#footnote-ref-15)
16. حنفي، ساري، وليندا طبر (2006) **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة**، "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله [↑](#footnote-ref-16)
17. هلال، سيدي، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-17)
18. النملة، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-18)
19. هلال، جميل، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-19)
20. أبو منصور، كريم (2022) الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس، مركز مسارات، رام الله

https://www.masarat.ps/article/5908/ [↑](#footnote-ref-20)
21. هلال، جميل، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-21)
22. كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الوحيدة من فصائل اليسار التي قاطعت هذه الدورة. [↑](#footnote-ref-22)
23. جاء في بيان الجبهة الديمقراطية ما يلي: ولما تبيّن للجبهة أن الدورة التوحيدية -هذه المرة- لن يكون لها حظ الانعقاد لأسباب مختلفة؛ فإنها مارست دورها الوطني في إطار المؤسسة الوطنية، من موقع المعارضة الواضحة والصريحة لسياسة القيادة الرسمية الفلسطينية وأدائها، ومن موقع الحرص على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتعرض على يد القيادة الرسمية للتهميش، وتذويب مؤسساتها في مؤسسات [السلطة الفلسطينية](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/4/29/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9)". [↑](#footnote-ref-23)
24. هلال، جميل، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-24)
25. العاصي، حسن (2019) الانسداد الفكري لأزمة اليسار، وكالة معا، بيت لحم

<https://www.maannews.net/articles/974093.html> [↑](#footnote-ref-25)
26. هلال، سيدي، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-26)
27. هلال، جميل (2000) **اليسار الفلسطيني إلى أين**، موقع "لم لا"

<http://www.limala.ps/atemplate.php?id=148> [↑](#footnote-ref-27)
28. هلال، سيدي، مصدر سابق [↑](#footnote-ref-28)